

تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية الإدارة والاقتصاد بدعوتكم لحضور
مناقشة أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال

العنوان

سياسة البحرنة: العوامل التي تثني أصحاب العمل عن توظيف المواطنين في القطاع الخاص

للطالبة

مريم عبدالله يوسف علي جناحي

المشرف

د. عبد الكريم خان، قسم إدارة الأعمال

كلية الإدارة والاقتصاد

المكان والزمان

11:00 صباحاً

الثلاثاء، 12 نوفمبر 2019

غرفة 2021، المبنى H3

الملخص

أصبح المستوى المتزايد للبطالة بين مواطني دول الخليج العربي أحد المشاكل المزمنة في المنطقة. كبقية دول مجلس التعاون الخليجي، تبنت البحرين سياسة التوظيف بهدف حل هذه المشكلة وتزويد المواطنين بتوظيف منتج في القطاع الخاص. ومع ذلك، فمن المتعارف عليه عموماً أن البحرينيين لا يعتبرون خياراً مواتياً لأصحاب العمل في هذا القطاع (الرؤية الاقتصادية للبحرين 2030). بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الكيانات الخاصة العاملة في البحرين غير ملتزمة بمتطلبات البحرنة. ولهذا، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أدلة تجريبية للعوامل التي تثبط أصحاب العمل من توظيف البحرينيين في القطاع الخاص. كما تهدف إلى وضع توصيات سياسية لإبلاغ صانعي السياسات بشكل أفضل عن العوامل التي تقلل من إمكانية توظيف البحرينيين في هذا القطاع وتعيق جهود البحرنة. تبنت هذه الدراسة الإطار المفاهيمي الذي طوره كل من فورستليشنير وماضي وسليم وروتليدج (2012) لدراسة كيفية تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتنظيمية والتعليمية والتحفيزية والجنسية على تصورات أرباب العمل في القطاع الخاص والتأثير على قرارات التوظيف. وبسبب ندرة الدراسات ذات الصلة بالبحرنة، تم جمع آراء أصحاب العمل والمديرين التنفيذيين ومديري الموارد البشرية العاملين في القطاع الخاص باستخدام منهج الطريقة المختلطة. وعلى وجه الخصوص، أجرى هذا البحث المقابلات شبه الهيكلية مع أرباب العمل، بالإضافة إلى استبيان لأرباب العمل باستخدام أداة مسح تم اختبارها مسبقاً. قدمت نتائج هذه الدراسة نظرة ثاقبة ومفيدة للعوامل التي تمنع أرباب العمل من توظيف المواطنين في القطاع الخاص في البحرين، وبالتالي، أضافت إلى مجموعة المعرفة المتزايدة حول البحرنة، وبشكل أعم لنموذج الموارد البشرية للشرق الأوسط العربي (أفيوني وكرم والحاج، 2013).

تكشف نتائج هذا البحث أن القضايا المتعلقة بجنس الموظف بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية والتحفيزية والتنظيمية تعمل على تقليل رغبة أرباب العمل في توظيف البحرينيين في القطاع الخاص. علاوة على ذلك، تبين بأن العامل الاجتماعي والثقافي والقضايا المتعلقة بجنس الموظف لها تأثير أكبر على قرارات التوظيف من العوامل التحفيزية والتنظيمية. النتائج تبين أيضاً أن مستويات التحصيل العلمي للمرشحين البحرينيين ترتبط ارتباطاً إيجابياً برغبة أرباب العمل في التوظيف من هذه المجموعة. مع كون كل الأمور الأخرى على قدم المساواة، من المرجح أن يزيد متوسط مستويات التحصيل العلمي للبحرينيين من قابلية توظيفهم مقارنة بنظرانهم الوافدين. وأخيراً، لم يتم العثور على علاقة مهمة بين العامل الاقتصادي وقرارات التوظيف في القطاع الخاص في البحرين.

كلمات البحث الرئيسية: سياسة البحرنة، سوق العمل الخليجي، البحرينيون الباحثون عن عمل، التوظيف، مجلس التعاون الخليجي، البحرين.